

صورة ما ذكره نحن ان المشتري اذا اذكره على بيعه عن اليب فاقرا لو قيل ان الموكل
اطل اليب لم يكن قراره ولو اذكره بالقرار فاقرا فان لم يجعل نفسه المتوكل بالقرار
اقرا حتى يشره قرار الوكيل للزوم حيث قال فاقرا فان لم يوجد بهتة
المستدرة وانه اعلم ذلك الباب على من اطلع الامام الزاهد الطولي ان كان يقول
مضى المتوكل بالقرار ان يقول المتوكل ومثلك ان يجامع ويحب عني ما اذرك
شئت بالمقتضى لا تكفر واستطوت الاقرار فاقرا فان لم يوجد بهتة ذلك من
المعنى اذا اذكره وكان مقتضى بالشرط ثم عزمه قبل وجود الشرط عند مده
بيع وبه اخذ نصرا له من مقتضى لا يصح وبه اخذ ابن سنان ويقول
غيره كذا يقتضى وانه كان شرح النبي وى اذا اذكره وكان غير جائز الرجوع عنه
ثم اذركه ان يقول ان كان ذلك في التعلق والحق لا يمكن فزركه وان كان
ذلك في البيع والشراء وان جازة يصح القول وقال بعضنا نحن نقول له
ان يتركه في الفصل كلها وليس فيها رواية مسطوية له قال وقت المتوكل على
في كذا فانت وكفى وكان مقتضى ثم عزمه يقول كذا يكون وكذا لو كان مقتضى
فقال له كنت ومثلك قلت لك كذا فانت وكفى فقد عزمك من ذلك
كذلك لو كان المصلحة والوكالة المصلحة بالشرط فانه يقول من ذلك وما يكون
وكذا بعد ذلك المتوكل عليه وذكر القاضي الامام شمس الامية محمود بن عبد
العزيز الا انه من عزمي وقال وكان ولي يقول ينبغي ان يقول عزمك من الوكالة
المستدرة ورحمت عن الوكالة المصلحة قال استاذنا اذا اراد ان يقول ذلك
ينبغي ان يقدم قوله عزمك من الوكالة المصلحة ثم يقول وعزمك من الوكالة المستدرة
بهذا ذكره القاضي ابو جعفر السراجي المتوكل بالخدمة اذا عزم قبل ان يختم
وشهد للموكل فاشترع المولى وى وان لم يكن يختم من عزم اليمين بغيره
في المعنى قال فانه يبيع ويبتاع بالخدمة انه يبيع شيئا وكذا لو قال له
بيعه من فلان فانه ان يبيعه من غيره ويكون ذلك شورا اذا اذكره ان
بيعه من فلان فانه من غيره لم يثبت من ان يبيعه وكذا لو قال له بيعه من
فلان كانه ان يبيعه من غيره ولو قال له بيعه من فلان فانه من غيره لا يجوز
اذا اذكره وكان غير جائز الرجوع عنه ثم اراد ان يتركه ان كان ذلك في
التعلق والحق لا يمكن فزركه الا يري انه لو جعل امره به في التعلق الي

الامام المتوكل عليه السلام في بيعه من فلان فانه يبيع من غيره لا يجوز
اذا اذكره وكان غير جائز الرجوع عنه ثم اراد ان يتركه ان كان ذلك في
التعلق والحق لا يمكن فزركه الا يري انه لو جعل امره به في التعلق الي
الامام المتوكل عليه السلام في بيعه من فلان فانه يبيع من غيره لا يجوز
اذا اذكره وكان غير جائز الرجوع عنه ثم اراد ان يتركه ان كان ذلك في
التعلق والحق لا يمكن فزركه الا يري انه لو جعل امره به في التعلق الي

التي هي من اهل البيت التي تم على الرجل كرا كانت او سبيل لم يملكها عندهم على ما عليه القوي
والقائمة اذا علم القاضي ان الموكل عاجز عن بيان المصونة من قبل يميل منه
الموكلين والى سنة اذا كان الموكل عاجزا في مجلس القضاء مع الموكلين والعامة
اذا كان الموكل يميل لاقصد به وهو رتبة عبد في يد رجل عاقل واثم واقام البينة
ان عبده اختاره من ذمي العبد باليد ورجل ونفذ الثمن واقام صاحب العبد
بشبه انه ووثق عنده من حيث خلاف الغائب فله الحق قبل ان يقضى به وصدق
ذو اليد فيما اقر له ما لم يتقاضه ذوا اليد ببيع العبد الى المقر ثم يقضى بالعبد
للمدعي انما على المقر وصار الغائب عند حضرته بمسألة الموكل بالمصونة ثم
ذمي العبد وكذا التوكيل بالتقاضى يار اذا كان ضامنا من غير رضا المضمون ووجه
لا يلزم التوكيل عندهم وهو اذا وكل بالضمونة واستثنى الاقرار كما هو اكرام
في زماننا في موكل يوجه لا يجوز اقراره على موكله وصاحبه لا تعدل شيئا وهو
جيب مع هذا التوكيل ولا يضمن ان يرضى بهذا التوكيل عندهم اذا كان لا يجوز
اقراره على الموكل وفي ان لا خلاف وهو ما عدا هذه الصورة الواضحة والشرقية
والطالب والمطوب والرجل والمرأة سواء تقسم او عرف من قبل المصونة وفيه
اختلاف عن القضاء والقبض والتقاضى فتقول التوكيل بغير رضا المضمون على نفسه
او بغير غير اتفاقا وهو ايضا القضاء من غير عيب الموكل ويجوز اتفاقا وهو بغير
القبض والتقاضى وفي ان لا خلاف وهو بغير المصونة والمراد من المصونة فيما سلك
القضاء او المصونة في القضاء بغير رضا المضمون لا يجوز اتفاقا عن التسليم للمدة
المسودة التوكيل بغير رضا المضمون وذو العبد هو الموكل اذا باع والموكل بغير
المدة المدة على الموكل او على الموكل قال المدة من انتم منه الثمن لا يبيع من باشر
بغيره كذا قال وهو الصحيح من الاصول هو القوي التوكيل مادام جازا فان قابلا
في قبض الحقوق الى الموكل في آخره وبعده خواهر زاده ذكره في كسبه فيما لا يقتضي
ذكر القليل ان التوكيل بالبيع انما مات من الموكل في الحقوق فيقبل وجبه دون
الموكل والومات ولم يوصى برفع الامر الى القاضي فيشوب وصيا وهو قول بعض
شائكا وقال بعضهم فيقبل ابل موكل ومنه التوكيل مادام جازا وان كان قابلا فيقبل
الحقوق الى الموكل من استغنى في ما له حقوق في التقرات التي قبض لكم والفضل

من العقد فيقول الموكيل الموكيل اصله في حق الموقوف دون الحكم من المهدية فان
وكلا الراي من العدل او غيرهما يسع الر من عند العدل الاصل في الموكلة انما
لا في الموكلة يسع ما لا وان شرط في عقد الر من عند فليس بالراي ان يجوز للموكلي
وان شرط لم يشترط ان شرط في عقد الر من عند فليس بالراي ان يجوز للموكلي
حقه من الموكلة فان وكلا الراي من العدل او غيرهما يسع الر من عند العدل الاصل في الموكلة
شرط في عقد الر من عند لم يشترط ان شرط في عقد الر من عند فليس بالراي ان يجوز للموكلي
ورقة من شرط ادب الفاضل في الموكلة فان اختلفت في الموكلة فليس بالراي ان يجوز للموكلي
عليه بذلك موقوفه فان اختلفت في الموكلة فليس بالراي ان يجوز للموكلي
لان ائتمنت فامت في حضم موقوفه من الموكلة فان اختلفت في الموكلة فليس بالراي ان يجوز للموكلي
هذه الموكلة فان ائتمنت في الموكلة فليس بالراي ان يجوز للموكلي
وإذا فانه اذا ائتمنت في الموكلة فليس بالراي ان يجوز للموكلي
اقر واشتد من الموكلة فان ائتمنت في الموكلة فليس بالراي ان يجوز للموكلي
من الموقوف الا اشتد من رجل وكل رجل يسع من ائتمنت في الموكلة فان ائتمنت في الموكلة
ان ثبت الموكلة باليسع من الموكلة فان ائتمنت في الموكلة فليس بالراي ان يجوز للموكلي
فقد وجد ان ائتمنت في الموكلة فان ائتمنت في الموكلة فليس بالراي ان يجوز للموكلي
فقد ائتمنت في الموكلة فان ائتمنت في الموكلة فليس بالراي ان يجوز للموكلي
فيسع الموكلة فان ائتمنت في الموكلة فليس بالراي ان يجوز للموكلي
فقد وجد ان ائتمنت في الموكلة فان ائتمنت في الموكلة فليس بالراي ان يجوز للموكلي
بالخصوص لا يسع من الموكلة فان ائتمنت في الموكلة فليس بالراي ان يجوز للموكلي
فان لم يسع من الموكلة فان ائتمنت في الموكلة فليس بالراي ان يجوز للموكلي
وقد وجد ان ائتمنت في الموكلة فان ائتمنت في الموكلة فليس بالراي ان يجوز للموكلي
الا ان لا تغفل ان ائتمنت في الموكلة فان ائتمنت في الموكلة فليس بالراي ان يجوز للموكلي
فان لم يسع من الموكلة فان ائتمنت في الموكلة فليس بالراي ان يجوز للموكلي
او كانا مسلط عليهما من جهة فقه جدي في الموكلة فان ائتمنت في الموكلة فليس بالراي ان يجوز للموكلي
بالنسبة من الموكلة فان ائتمنت في الموكلة فليس بالراي ان يجوز للموكلي
ان تغفل ان ائتمنت في الموكلة فان ائتمنت في الموكلة فليس بالراي ان يجوز للموكلي
و يقضه وان ائتمنت في الموكلة فان ائتمنت في الموكلة فليس بالراي ان يجوز للموكلي

النسب

على الوكالة وان اقام البينة على الوكالة والدين جدي يقضي بالوكالة وجب البينة على الدين
وقال محمد بن ابي اذ اقام البينة على الكل جدي يقضي بالكل ولا يحتاج الى اعادة البينة
على الدين وقول ابي يوسف مشطرب لما هو قوله انه يقبل بالبينة على الكل الا ان
اقتضى يقضي بالوكالة او لا ثم يقضي بهما ولا يحتاج الى اعادة البينة على المال ويراي الشيخ
الشرع في القضاء لا في البينة وهذا المستحسن ومن ابي حنيفة راجع انه قال اخذت في
هذا القياس بطور روي القياس فان البينة على المال لا تقبل الا من خصم وهو كذا اذا
اشترى شيئا فوجد به عيبا فادان يرد له لا تقبل البينة على الشراء ولا لم يثبت العيب
في المال ومحمد بن ابي حنيفة بالاسم ان طاعة الناس والقوي على قوله وعلى هذا القول
الوجه اذا اقام البينة على الدين والوصاية جدي والوارث او اقام النسب على النسب
وموت المورث والدين عند ابي حنيفة راجع بشرط اثبات القسوة او لا ثم تقبل البينة
على الحق ثم اجمعت ولو وكل بالقسوة مع فلا في هذه الدار فوكل فلا في رجة بالقسوة
لا في كسب هدي ان يخاصم وكسب فلا في كان له ان يخاصم فلا في القسوة انما
اذا قضى على وكيل الغائب او على وصي الميت يقضي على الغائب وعلى الميت ولا يقضي على
الوصي والوكيل ويكتب السجل انه يقضي على الميت او على الغائب بغيره وكذا في
ما للميت اقام شاهد بكونه الوكيل والقاضي على الموكل او الوارث والمورث او الوكيل
بانه لم يجهل واذا وكل رجل بغيره في دين له على رجل ثم ان المطلوب مات فان الوكيل
على وكالة بغيره فان كان الميت ولا ينفذ كالموت المطلوب لان الوكيل انما ينفذ
كله بوزان ولا في الموكل بسبب من الاسباب او نقول للمورث بانه ولاية الموكل
على كل من يزل ولا موروثة لم يوجب لان المورث به ملك مائة فمات هديون فما يقضي الموكل
وبه مائة هديون فان الوكيل ملك مائة فمات فما يقضي بغيره الوكالة كما كانت وان
مات الموكل خرج الوكيل عن الوكالة فلم به او لم يعلم بزمان ولاية الموكل قبل حصول
المصودم انما شبه الوكيل بالتميز في السجل ان يوكل غيره فان فعل فزوج انما في
بغيره الاول جازم من الصوري ولو قال اوفى الى ابنه او ابنته او غلامي او غلامي
ما يقضي هذا وكسب فان شاع في مال الطالبة انما شبهه بالوكيل يقضي الدين ليس
لان يقبل امواله ومنه يجوز ان الوكيل بغيره في الدين وقض من غيره رخصه ولا
يخرجه من الوكيل بموت المطلوب انما ينفذ بموت الطالب من كسبه الفقه ومنها الوكالة
يقضي الدين يكون ضمنيا كذا في صاحبه اية يقضي الوكيل بعجزه عن قبضه يوليه بغيره

بالخط

كلما اذا قبض الوكيل برى المدين من حصار المقوض ملكا لصاحب الدين فيكون
امانة في يد الوكيل ويكون حكم الموضع من القياس لو قال ما مضى حتى ينجو من ملك
الموالة ما يحتاج من امانة في كتاب البسوح اذا وكل وكسلا بيع عبده عند حصار وكسلا
عند امانة عبده ما لا حصار وكسلا لا ينزل بحسب الله والاصل انه يصدق الوكيل
بالخط يكون وانزل لا يكون وان استوكيل المطلق فاشبه المطلق وانما في من المقتول
والوكيل لا يطالب تسليم الشئ قبل القبض من المشتري من كسر العجايب الوكيل يقبض
الدين اذا احضره فافترقا بالموكيل وانكر الدين لا يقبض الا كما في من نول ما اذا ووكيل
اتاحت اليه يد الدين لا يقبل شيئا اذا اخذ المطلوب بالدين هذا كذا ان كان له فقال
الوكيل للقبض عليه ما لم يعلم ان الطالب وكيفية يقبض ذلك فقال الوضيفة بالدين
عليه وقال وانما يملك من الدين قبل وكل رجل يقبض كل حق له وهو مضمون في حارة
امره فانه يدخل فيه الدين وانما وبيع والحواري وكل حق عليك الموكل سواء انقضى
من امانته وذكر شمس الامة السرخسي ان الوكيل بالشرع لا يملك الا امانة فيقولهم فلما يصح
هذه الامانة ومنه ايضا وانما الوكيل بالشرع وذكر الشيخ الامام شمس الامة السرخسي
والشيخ الامام الموفق بن محمد بن ابي اسحاق الا انه لا يملك الا امانة من امانة الوكيل بالشرع
يملك الا امانة خلافا لابي يوسف راجع في الواقعات السامية الوكيل بالشرع يملك
الا امانة عند ابي حنيفة راجع وكذا في السامية والسفيرة والسفيرة من الكفاية لا
يملك الوكيل بالضرورة امانة وبيع والا براد والاصل من امانة رجل له رجل من رجل
فوكيل المدين يقبض الدين من نفسه او من عبده لا يبيع كوكيله ولو وكل المدين بالشرع
نفسه من الدين مع كوكيله ولا يقبض على امانة من امانته ولو قال الوكيل ابيع سموت
امانة عند ما يكون ضامنا للشئ ولا قول ابي يوسف الا امانة يبيع الوكيل مشتريا
نفسه من نفسه وان امانة الوكيل بالبيع يقطع الشئ من المشتري عند ما يبيع من البيع
الوكيل عند ابي يوسف راجع لا يقطع الشئ من المشتري انما قال في المصالحى ولو باع
الوكيل ثم اتى بالقبض او بعبده يبيع او بغيره يبيع ثم دون الامر من السراجية
اذا تقدم رجل اية القافية فادعى ان فلانا من فلان وكله يقبض دينه الذي يدين
فلانا حظه بالقبض من حقه فانه قد اعز من الدين والوكالة في القافية بحججه على
الدين من القصة والوكيل بالاقرار يبيع عند ابي حنيفة راجع ومحمد بن حنبل في الموكل
بالاقرار الوكيل وعنه ابي يوسف وزفر راجع لا يبيع ولا يملك ما لا اقرار من الوكالة

[illegible]

الاصل ينبغي ان يكون القول قول ذي اليد لان العبد في يده ذي اليد حيث
 اتفقته وقول المالك ان يبايع به وهو مقبول الا يري انه لو كان في يده ثوب او دابة
 انه يقبل قوله في ان يعلق وطريقه ما ذكرنا قلنا نعم العبد في يده ذي اليد حيث
 الا انما يعلم يقين ان يده على العبد ما وثقه لا ما يده المالك على الا ان يكون قد وثقه
 لا على له لان الاصل في الاودي اولى وانما يتبع يد الغير فيكون القول قول من
 كان العبد في يده الاصل لا القول من كان في يده له المالك كقول عرفائه في يد رجل ثم
 راساه في يده رجل اخر وثقه راساه فيه كان القول لمن كان العبد في الاصل لا القول
 من راساه فيه لان لا يتبعنا محدث يده وكذا ان يبايع المولى ثوبه في كتاب المولى
 ولو لم يكن المولى قد وثقه لكان القول قوله في دعوى حرته الاصل ان اذا اذلتهم
 وذي اليد بغيره من العتق وكره الامام رشيد الدين في دعوى العتق بالمال المبيع
 العبد اذا اتفقا وبيع لا يقبل قوله بل هو الاصل في دعوى العتق والعقد والاتفاق
 ببيع ان يتفقا ولا يثبت اليه المشتري بغيره او استمر اليه المشتري في المالك وسكت
 اما سكوت عند البيع لا يكون اتفاقا وان كان البيع لا يقوم به على وجه ما قد
 وفده فكذا في الحكم لا يسكت ان العبد اذا ابيع وهو ما عرفت فثبت ثم قال في
 العلم بالبيع انما هو لا يقبل قوله بدون ابيته من الطرية رجل المشتري جارية
 ثم باعها وكره ان يبايعها الا يبايعها الا بغيره ثم اوعت بها ربه انما حرته الاصل في
 صاحبها على ما يبيعها بل هو على ما يبيع منه ثم قيل الثالث والاول ان يقبلها
 من الثاني في هذا المعنى وجهين ان كانت يد المشتري لا يقبل لان العتق لم يثبت
 بقوله وان كانت يد غيره الاصل فالمسئلة في ضمان ان اتفاقا ببيع
 بان يثبت وسكت اليه المشتري وهي ساكنة غير مضطرة ولا مكروهه لا يقبل قوله
 لانها اذا اتفقا ببيع فقد اقرت بالرق فلا يثبت حرته الاصل مقول وان
 كانت غير متفطرة ببيع ليس له ان لا يقبل لان القول قوله في دعوى حرته الاصل
 لانها بغيره بالرق الاصل في العتق في الثالث والثاني في الحكم لا يسكت
 واما اذا ابيع العبد وهو ما عرفت فثبت العبد بعد العلم بالبيع ثم قال انما في بيع
 الروايات فانما ابيع والمكلم ثم قال انما لا يقبل قوله في اخره في دعوى العتق
 او ما يده وسكت في المشتري وهو يقبل وسكت فهو اقرار بالرق وكذا اذا اذنت
 او وثقه بغيره وهو يسكت بخلاف ما اذا اجره او عتقه ببيع او غيره او

سادس ما ملكت ايها لا يكون اقرارا بارق من الذخيرة في الفضل ان من كتاب
الدعوى ربي قد تم عدة ومقدري وفتا وجيبان محمد بن داود في اتم رتبة و
او عوا انهم احرار في القول فلو لم يقر والله بالملك فكلما اوسع او تقوم بنسبهم
وهم كانوا اهل الهند او الهند او الروم او الشرك لا ينسب في دار الاسلام وقت
المسومة ودار الاسلام دار ابيته فمن ادعى اليه فيه فقد عكس بالاصل فكان القول
قوله قلنا قال القول قولهم قال الا اذا ما علم الرطل وقد اتقا وبيع والبيع
لان ذلك منهم بمنزلة الاقرار بارق او تقوم اليه بنسبهم بارق حج لا تقبل في دعوى
اوتيه كذا ذكره انا عليه اذا ما علم غير مقهورين من حيث ما اذبحا وبنسبهم مقهورين
من حيث لا تقبل قولهم في اوتيه من الذخيرة قال من سالت محمدا عن غلام لم يبلغ
ايمام بانه انسان واقر انه مملوك له وهو يبيع من نفسه ثم استحق بالوتيه وكتاب
البيع ولا بد ربي ابن هوديل رجع المشتري على الغلام بالزور قال لا بد له ان
خاف محمدا وكره ان يبايعه لو ان سرتيه رجعت اليه ودار الاسلام باسارى فثبت
الاسارى فمن من اهل الاسلام او من اهل الذمة اخذ ما هو له في دار الاسلام
رغبات اسرتيه هم من اهل الحرب اخذ ما هم في داب الحرب كان القول قول الاسلام
لان سرتيه اتبعهم لم يعرف الا في دار الاسلام ودار الاسلام دار عصية
كل من كان فيها يكون معصيا لها فاما اذا كانت اسرتيه بنسبته وعوا هم ان كان اليهود
ان اتبعهم جازت شهادتهم وان كانوا من اسرتيه لا تقبل من البكينة ابو جابر عن علي
عليه السلام في رجل وادعي ان هذه البكينة ملكه اشتراها من فلان فثبت له
تمام بنسبته في ذلك وحدثت اسيرة فلوليه المدي عليه بالكتاب فقال ان ذلك
مطلوب اندي اشتريته منه افر شريك ان لا يحق لي في هذه البكينة وله بنسبة
اقراره بل يكون هذا وفتا له عواد فقال نعم يكون وفتا في سئل عنها جبريل بن
فلان ان كانوا يقولون هو وضع وانا اقول في زمانى يسير يدفع لظهور الحقيقة
باب انعقاد وسئل عنها يوسف بن محمد فقال ان كان في بنسبة المدي اشتراها
في فلان وكان ملكه او كان في يده تقبل النافذة ملكه البينة ولا يقبل اليه هذا الرتبة
قال كذا ذكره في كتاب الدعوى في باب دعوى العكس ووضع المسئلة في دعوى
عبد العتيق ان فلانا اخذه وانا اقام البينة في ذلك واقام ابو البينة انه عبده
في حال تقيته بنسبة العبد اجماع بنسبة مدي ان عبده مكن شهيدا والعبد شهيدا

سئل

تعلیم

على عقد الحق وان قد يكون من غير اهلك ومن اهلك مني لو شهدوا اني اعترف واهلك
فثبت بيني وبينك ملك هذا مجرد اشتر او يكون من اهلك ومن غير اهلك من جميع الصغر
التي في رجل اشترى دار فشهد بذلك رجل على اهلك وختم ثم ادعى الدار بغير
وعواه ولا يكون الشاهد على اهلك اقرار منه بانها ملك اهلك لان الاصل ان
قد يبيع بالغير فان كتب في اهلك باحد ملك يوسيد فشهد بذلك على اهلك لم يبيع
وعواه ثم القايه ولو كتب الشاهد بانشر او لم يكن اقرار منه بانها ملك البائع او
المشترى من اهلك والشخص يبيع وعوي اهلك دون اهلك والطلاق والنسب
والعصا وبالك المطلق في اليد قضاء عليه ولا من يبيع اهلك من جهة دون غيره
والعصا بالحرية وفرد عما قضاء على الناس كلهم لان اكون من الله في حق لا يجوز
اشترى فان اشرى من اهلك والناس كلهم خصوم في اثبات حقوق الله بانه مع كونه عينا
كان حضور الواحد كحضور الكل والعصا على الواحد قضا على الكل كما لو رثته لانها
مقام المورث في اثبات حقوقه وفي الوصية من تمام البعض مقام الكل من اهلك ولو ادعى
العبد انه حر الاصل فانقول للعبد لانه انكر ابيد اعلا الاصل فيه عدم العبد فان اقام
في العبد البينة على اهلك ابداه تعقل لان الاصل تعقل العبد في اهلك فثبت انه حر
وكان اقام على ابداه فثبت لا تعقل اعلان الدار لان الايداع في الاواني لا يقدر
على اهلك الا وهو العبد بوجع اما الدار فثبت ان لا حله والافان بوجع ملكه دار
ببينة على اهلك والابداع ودر ان العبد في حرية الاصل قبل بينة يكتفي به في حرية
لان في دار الاسلام وقت القسوة ودار الاسلام دار الحرية فيه فقد نكح بالاصل
في بقول قوله ثم اجمعت ولو قال العبد انا حر الاصل وادام الذي يبيع به بانه عبد فلان
او دونه فثبت به عبد الفلان ودونه الى الذي هو بدينه ولو اقام في العبد
بينة ان فلانا او دونه اياه ولم يشهد اياك لا يثبت اجمعه هذه الشهادة في الايداع
بالعبد اياه لان اثبات هذه البينة مجرد الايداع والاثبات في مكان مبيع ولله
شهادة بغيره قد سألته من ان يحفظ فلم يثبت اكر في هذه الشهادة فثبت الحرية
ان بينة ما يظهر ولو اقام في العبد بينة ان عبد فلان او دونه اياه او اقراره في بينة
واقام العبد بينة ان حر الاصل لم يملك فقط ما دحض القدر فان اعاد العبد البينة فثبت
انه حر الاصل بغيره بكونه حر الاصل وان لم يبدع في رقيق ولا يكتف القدر في اعادة البينة
انه حر الاصل بغيره بكونه حر الاصل وان لم يبدع في رقيق فثبت العبد لانه حر من اهلك في املكه

[illegible]

فقط - البيرة ٢
على الاذن العبد المذنب محمد بن عبد الله
مخلص لحي لا اله الا الله محمد بن عبد الله

م

[illegible]

فان كل واحد منكم ليس له سبيح ولا مديحه
ولا نايون في نفسه بل يوحى اليه
كل واحد منكم بيان القيمة

الحمد لله الذي جعل هذا الكتاب
مكتسباً للمسلمين في كل زمان ومكان
والله اعلم بالصواب

2

20

بأشياء ما ادعى به المدعي أو ادعى له المدعي في جميع المدعى فيه خلاف المباح في كتاب
الرجوع عن الشهادة ما دل على أن المدعي المدعى به ذلك دعوى المدعى به المدعي به
الافتقار ووجهه من القضية الأولى وأقام عليه شروطاً كان في المدعى المدعى به أو
بشأنه خلاف ما ادعى المدعى به من مجلس آخر أو الشهود بدون عقل وازدواج في الشهادة
لا تقبل وإن لم يكن بعينه الثانية والأولى تساقط لأن الظاهر أنهم رأوا أو ابتغوا
أشياء ما ادعى به المدعي أو ادعى له المدعي في جميع المدعى فيه خلاف المباح في كتاب
الرجوع عن الشهادة ما دل على أن المدعي المدعى به ذلك دعوى المدعى به المدعي به
الافتقار ووجهه من القضية الأولى وأقام عليه شروطاً كان في المدعى المدعى به أو
بشأنه خلاف ما ادعى المدعى به من مجلس آخر أو الشهود بدون عقل وازدواج في الشهادة
لا تقبل وإن لم يكن بعينه الثانية والأولى تساقط لأن الظاهر أنهم رأوا أو ابتغوا

ف

مسند

[illegible]

ولقد اراد عبد المطلب

[illegible]

[illegible]

روزہ

[illegible]

جميع الورثة منه ابناه ان اقر به الوارث با مائة ابيه بعد ما قضي
 عليه باقراره لا تقبل منه ولو لم يقيم المدي البينة بالدين واقر به الوارث في ظاهر
 الرقابة فيعني بكل الدين من نصيب هذا الوارث وقال الفقهاء ابو الميثم غنوي
 لا يثبت في كل الدين من نصيب هذا الوارث وانما يثبت في منه بقدر حصته والارث
 رجل له درهم في سكة غير نافذة اشترى بحب داره بيتا ثم رزقه هذه السكة وان
 براد ان يفتح للسكة ما ياتي به هذه السكة ليس له ذلك ولا هل السكة التي ينفقها
 ذلك نص عليه في كتابه اشترى من الفضول رزقه فادى القايه الاطام فخر الدين
 لو قال المدي عليه هذا المهر رزقه يدري غير انك اخطأت في المهر وولا منقشت
 انه الا اذا قضي فقا على الخطر فحينئذ يثبت نف المهر وكنه لو ادعى هذا المهر
 ان المدي اخطأ رزقه المهر الرابع لا يسبح دعواه وكذا لو ادعى ذلك قبل القضي
 وبعد ما اجاب المدي ان السكة من الفضول ولو ادعى التنازع فحينئذ لا يملك المهر
 تقبل ولو ادعى المهر المطلق فحينئذ لا تقبل ولا تقبل وحينئذ لا تقبل ولو ادعى
 في رجل سب نحو اشراء والميراث او ما اشبه ذلك وانما يستلزم الملك المطلق
 لا تقبل قال هذا اذا ادعى اشراء من رجل معروف بان قال اشترى ثيابا من فلان
 فلان انقلبه اما اذا ادعى اشراء بان قال اشترى ثيابا محلا من واحد ثم اقام البينة
 على الملك المطلق يقبل ما سببه فيه باب ما يكون وفقا للفقهاء وادعى دارا بطريق
 الميراث عن ابيه وانما البينة واقام ذو البينة البينة على ان اقراره المدي ان اقرار
 البينة او ما يشبهه وهو دفع من الفضول فان يدري رجل ما وادعى ان صاحب
 البند وجب له سكر اميد وحمد صاحب البند ذلك في المدي بينة شهدت على اولاد
 الوهاب بالبينة والضمير كان ابو حنيفة ربح يقول او لا لا تقبل هذه الشهادة ثم ربح
 وقال تقبل وهو قول ابي يوسف ومحمد واذا اقر رجل ابي وجبت هذه البينة
 فلان وقضه من ثم ادعى انه لم يقضه مني والي اقرت بالقبض كما اذا اطلب بين
 الموهوب له ذكر الامام المعروف فجاهر زاده لا يملك الموهوب له في قوله بينة
 محمد ربح من الفضول سلك من رجل ادعى محمد واقر به يدري رجل ميراثا من ابيه الميراث
 او ثياب فلان فقال المدي عليه ربح دفع دعوى المدي ان مورثك فلان اقر في قوله
 ان هذا المهر وكنه فحينئذ يقبل هذا دفع وقيل ان مورثك فلان اقر به اكله فانا
 صدقته فحينئذ لم يقبل فاصدقته هذا ليس مدفع وفيه التدبير والملاول اصح

[illegible]

کتابت حضرت مولانا محمد رفیع الدین

حاشیه

کتابخانه فیضیہ

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

والله

[illegible]

الحمد لله

وكنه طلقا وانقضت عدتها وتزوجت بعد الزواج الثاني في بيده ويدين في الثانية انه
تزوج بها بغير كتاب الاول والطلاق وكلفت المرأة اقامت البينة على الطلاق فانما يجوز من
اقامت البينة طلاق الزوج الاول على الطلاق وقرينة بينهما وبين الزوج الثاني انه
قال لامرأة كان طلاقه تزوجك قبله وطلعتك وانقضت عدتك ثم تزوجتك واكثر من طلاق
الطلاق لم يفرق بينهما قال صخر الغائب فقه فيها اذا ادعى النكاح ولو كانت المرأة اكثر من
كتاب الاول لم يصدرنا عليها وفي امرأة الثانية ولو صدق الاول الثانية النكاح والطلاق
واكثر من المرأة الطلاق يقع عليها الطلاق ومنه انما رجل تزوج امرأة فادعى اقرارها
امراة فقال له ادعي عليه كانت امرأته لكن طلقها منه سابقا وانقضت عدتها ثم تزوجها
واكثر من ادعي الطلاق بغير كتابه بل ادعي له في النكاح والطلاق والكتاب والزوج الطلاق
ثم ادعي في طلاقه وادعي في النكاح ساكن في دار اقراره كان يدين له طلاق الا ان كان في حال
الدار وادعي في طلاقه قوله ولا يكون ذلك اقراره بطلاق لانه ان يقول كان طلاقا
في حق منتهى ولو قال ابرهنا طلاق او قال استأجره فله طلاق ولا يكون له ان يبره
منها في طلاقه وانما في رواية من ادعى ان في اليوم الاول هو بغير من كان يدين
البراءة البينة وادعي ابن سنان عليه انه لا يكون اقرار امر النكاح وسئل ايضا ادعي
على رجل انما قضت حاربه اذ كان في يدك فانك لا اقامت بينة على وقف وقولها فقال له
او اقام باجارتك فادعي انك لا بينة قال لا بينة لان الشوق فيمكن وقوعه في حرة
غير دم احل ثم ادعي في ذلك لا بينة ومنه سئل البراء في ادعي ثمة فانك لا اقامت بينة
على حرقه وعاد ما كلفني عليه يقول ادعي انك قال لا بينة لانه انك لم اقم
بابينة ثم رجع وقال لا بينة لان الابواب قائم قال انما في يدك لا بينة من اقرار
رجل ادعي كتابه امره بغيره فخره زوجها الذي طلقها بعد ان كان الطلاق بائنا او
رجع ومنه ادعي على سكران انما كان في يدك بغيره فخره الزوج وكذا عند اقامت البينة
من البينة انما كانت بغيره قال مولانا هو من عدي هذا او حرقته الامانة خلاصات للولي
او عت ان هذا الولد من الحولي وانما صار حرة بغيره وهو اما لان المدعي في طلاقه
حرة فيخرج بسبب بطلان النكاح فيمنع ما في النكاح في الفصل السابع والعشرين
من كتاب المدعي ادعي طلاقا في يد رجل انه ملكه اضعف منه سنة في طلاقه بل ادعي
البينة على الملك لا على العتق لانه اذا اقام البينة على الملك وثبت له الملك بالبينة يثبت
العتق باقراره فلا حاجة اليه اجماع البينة على العتق وان لم يكن له بينة يثبت عتقه في يد

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

۲۰۰

میں

سُکھ

بسم الله الرحمن الرحيم

وكم مشاهد مشهود في هذه الاشياء وكم جعل بها صدقات والميراث مع الامه لان
يوم الموت مما لا يدخل تحت القضا لان لا يتحقق به الحكم لان الميراث ليس يتحقق
بالدخول على بسبب ما بين على الموت واولا لم يدخل يوم الموت تحت القضا وجعل
وجود تلك الاشياء وكم جعل بها صدقات والميراث مع الامه لان الميراث ليس يتحقق
واحد منها لان تدخل بها ممكن فلهذا جعلنا الميراث في واجبه محمد بن الحسن قال
لو لم يقطع بالحكمة الاولى لم يقطع بالثانية لان المال يصير موقوفاً بالثانية الاولى
فلا ينفق خصوصاً الميراث في القضا فيكون في الثانية قسم من ماله يصح كما لو ترك
المسرة في منصوصه ثم جاء السارق وجمعه واخر بالسرقة فانه لا يقطع ولا يقطع ولا يقطع
بوجهي المسرة وشهد رجل وامرأتان في ذلك ففعلوا بقضاهيهم بالمال ثم جاءوا بشاهد
رجل فانه لا يصح لانه لم يبق له خصوصية بعد القضا فلهذا جعلنا في القضا ان لا يقطع
امان القضا في بعد القضا بالمشاهدة واولاً في القضا في الامام ان لا يقطع في هذه القضية
بطريق اخر وقال الا في الميراث الاولى لان اوجب القضا مع الميراث وان لم يوجب
بجانب القضا في وجوب القضا بالقرار في الثانية سقط الضمان والمان لان لا يقطع
بالسقط الضمان في الواجب عليه وكما في الشيخ ابي جعفر ابو بكر محمد بن الفضل كان يقول
الواجب من الميراث في وجوب وان شاء ان يعلل وارفع بعدد المسئلة حين كان عامل الكثر
وهو يقول فلهذا فانه لا يقطع ان كان في مجلس عارون الرشيد واتي سارق
فقالوا له ما فيك انك كرميت في الميراث فقال السارق انما اؤتمنت به الميراث فافق
القضا في اهل القضا لم يقطع فقال ابو يوسف ربح لا يقطع لانه اقربا سرقة
وانما اقربا فانه لا يقطع بوجوب الضمان لا يقطع في ردوا عدوا او قالوا انما قاله
ممن كان في القضا في سرقة فقال نعم فقال لو ائتمركم لكان يقطع فقال
ابو يوسف ربح لا يقطع لان الضمان واجب عليه بالقرار في الميراث وان سقط
الضمان من نفسه فافق اهل المظالم من النبي والاشنان ان الحق ما قاله من
القبائل في كل من يضمن مشايعه في اوجبه مشور الميراث في اوجبه بطون اوجبه
المشور من الميراث في اوجبه مشور الميراث في اوجبه مشور الميراث في اوجبه مشور
تارة يقطع بانه لو جاز في حقه في وسط الميراث من مشور الميراث في اوجبه مشور
لو كان في القضا من قيس هذه السائل ما هو جواب ظاهر له وانه لا يقطع في ملكه
فلا يقطع منه فان يقطع في مشوره وقيل بالمشور فلهذا وجب اخذ كثر من مشايعه قال

سبح

١

١٢٠

١

١

المستأخرون وعلية الفتوى من القسمة اودى على زنده انه دفع اليه كراهه بنار اريد بها
المراد من فلان محمد زنده وعلية ثم اودى هذا اهدى ذلك على عود وقال اما انما
وقعت ابيك بعد هذا انما فرعي وزعم اني وعود على زنده كانا خطونا وعلية لا يسع
وعود على عود لثنا قس من العتول اودى بالمالا كثر فانام اهدى بنيت ابيك استعملت
شذو عترة ايام وقال اهدى عليه ابيك ابراهيم بن شذو عترة بن بونا لا يسع وعود الا اباد
قنا فر تاريخ الاستحقاق من تاريخ الاراء وقر العترة منه اودى على ابراهيم وقال اني
وقعت ابيك عترة اهدى فرما وقال نعم وقعت ابيك عترة اهدى بنيت ابيك اهدى بنيت ابيك
فلان وقر عترة اهدى ايام البس بنيت دفع جميع اودى على عترة وعلية كثر اهدى بنيت
ذلك وانام اهدى بنيت على ابيك استعملت هذا اهدى بنيت عترة ايام وعلية ابراهيم
هذا اهدى بنيت وقال اهدى بنيت دفع وعود ابيك ابراهيم بنيت هذا اهدى بنيت
عترة بن بونا وانام على ذلك بنيت فهدا لا يكونا دفعا لان بنيت عترة بنيت اقرار
اهدى بنيت بالمال شذو عترة ايام هذا بنيت وعود الا بونا قبله بنيت ابراهيم
بنيت اهدى بنيت قبل قضا واثباته عليه بالمال اقرار بالمال والاسم لا بنيت قضا
البنيت عليه بالمال كذلك عترة بنيت المشايخ وبنيت بنيتهم لا يكونا عترة اهدى بنيت
ما يقع اهدى بنيت على اهدى بنيت بالمال لا استعمل من اهدى بنيت اودى بنيت ذلك دفعا
يسع وعود عترة بنيت مشايخ اهدى بنيت ابراهيم بنيت ابراهيم بنيت ابراهيم بنيت
بنيت فقال اهدى بنيت بنيت دفع وعود اهدى بنيت اقرار كرهه كرهه كرهه كرهه كرهه
بنيت فهدا بنيت بنيت لان المطالبة بنيت من اهدى بنيت اهدى بنيت بنيت بنيت
ما يقع اهدى بنيت اهدى بنيت اهدى بنيت اهدى بنيت اهدى بنيت اهدى بنيت اهدى بنيت
فقال اهدى بنيت فهدا بنيت ثم اودى ان ابراهيم بنيت اهدى بنيت اهدى بنيت اهدى بنيت
ما يقع اهدى بنيت بنيت بنيت بنيت بنيت بنيت بنيت بنيت بنيت بنيت بنيت بنيت
من كرهه اهدى بنيت اهدى بنيت اهدى بنيت اهدى بنيت اهدى بنيت اهدى بنيت اهدى بنيت
وقر وعود اهدى بنيت ان اهدى بنيت اهدى بنيت اهدى بنيت اهدى بنيت اهدى بنيت
اودى بنيت اهدى بنيت اهدى بنيت اهدى بنيت اهدى بنيت اهدى بنيت اهدى بنيت
بنيت اهدى بنيت اهدى بنيت اهدى بنيت اهدى بنيت اهدى بنيت اهدى بنيت اهدى بنيت
وما لا يقع اهدى بنيت اهدى بنيت اهدى بنيت اهدى بنيت اهدى بنيت اهدى بنيت اهدى بنيت
اودى بنيت اهدى بنيت اهدى بنيت اهدى بنيت اهدى بنيت اهدى بنيت اهدى بنيت

المشتر